التقرير النهائي - لتحقيق مكافحة الإغراق AD-24-1

ضد الواردات من	أنابيب أو مواسير من فولاذ أو صلب مقاوم للصدأ (ستانلس ستيل) بمقاطع دائرية ملحومة بشكل طولي
ذات منشأ أو المصدرة من	جمهورية الصين الشعبية / تايوان
التاريخ	أبريل 2025

الفهرس

أولًا- المقدمة.....3
ثانيًا - الإجراءات.....3
ثالثًا - الأطراف المعنية.....4
رابعًا - تقرير الحقائق الأساسية.....4
خامسًا - قوائم الأسئلة وتفاصيل التحقيق.....5
سادسًا - جلسات الاستماع.....8
سابعًا - المعلومات المتاحة.....8
ثامنًا - الصناعة المحلية.....8
تاسعًا - المنتج المشابه.....9
عاشرًا - حجم الواردات من الدول المعنية.....10
حادي عشر -تحديد الإغراق.....10
ثاني عشر -تحديد الضرر.....18
ثالث عشر- المسببات الأخرى للضرر.....24
رابع عشر- العلاقة السببية.....26
خامس عشر - النتائج.....26
سادس عشر - التوصية.....26

أولًا- المقدمة

(1) وفقًا للفقرة (5) من المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية "اللائحة"، وبعد دراسة المعلومات والبيانات المقدمة من قبل الأطراف المعنية المشاركة في هذا التحقيق، أعدت وكالة المعالجات التجارية" الوكالة" بالهيئة العامة للتجارة الخارجية "الهيئة" هذا التقرير لعرض النتائج النهائية والتوصية التي توصلت إليها بالتحقيق الجاري، وذلك بعد دراسة المعلومات والبيانات والتعليقات المقدمة من قبل الأطراف المعنية المشاركة بالتحقيق.

ثانيًا - الإجراءات

أ- الشكوى

(2) بتاريخ 2024/02/18م، تلقت الوكالة شكوى مؤيدة مستنديًا من شركة أرميتال للأنابيب الفولاذية المحدودة "أرميتال" تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة والخامسة من اللائحة، تم تسجيل الشكوى في سجل الشكاوى برقم (ADC-24-1-AS) بتاريخ 2024/02/28م، وتدعي الصناعة المحلية في الشكوى أن الواردات من منتج "أنابيب أو مواسير من فولاذ أو صلب مقاوم للصدأ (ستانلس ستيل) بمقاطع دائرية ملحومة بشكل طولي" المصدرة من أو ذات منشأ جمهورية الصين الشعبية و تايوان ترد إلى المملكة بأسعار مغرقة وتسبب لها ضررًا مادياً، وتم إشعار حكومات الدول المعنية بتلقي الشكوى بتاريخ 2024/04/17م.

ب.إعلان بدء التحقيق

(3) بتاريخ 2024/04/28م صدر قرار محافظ الهيئة ببدء التحقيق رقم (AD-24-1)، وتم نشر إعلان بدء التحقيق رقم (3) في الجريدة الرسمية "أم القرى" بتاريخ 2024/05/02م وبالموقع الإلكتروني للهيئة.

ج. فترة التحقيق

(4) فترة التحقيق من 2023/01/01م إلى 2023/12/31م، وفترة تقييم الضرر من 2020/01/01م إلى 2023/12/31م.

د. المنتج الخاضع للتحقيق

(5) المنتج الخاضع للتحقيق هو: منتج أنابيب أو مواسير من فولاذ أو صلب مقاوم للصدأ (ستانلس ستيل) بمقاطع دائرية ملحومة بشكل طولي وذلك وفق الوصف التالي:

وصف المنتج: أنابيب أو مواسير من فولاذ أو صلب مقاوم للصدأ (ستانلس ستيل) بمقاطع دائرية ملحومة بشكل طولي.

- نوع المعدن (درجة المعدن):
  - 316
  - 316L
  - 304
  - 304L
  - دوبلكس ستيل 2205 أوS31803
  - سوبر دوبلكس ستيل S32750
- المقاس: من 1/2 بوصة إلى 8 بوصة (21.3 - 219.1 ملم).
- السماكة: 1.9 ملم إلى 8.18 ملم.

(6) يتم استخدام المنتج في المشاريع والتطبيقات المتعددة مثل معالجة المياه والصرف الصحي، تحلية المياه، التطبيقات الصناعية العامة، التعدين، النفط والغاز، الصناعات الكيميائية والبتروكيماويات.

(7) يتم استخدام درجة المعدن 316، 316L، 304، 304L في مشاريع المياه والصرف الصحي وغيرها من التطبيقات العادية بينما يتم استخدام درجات معدن الدوبلكس ستيل 2205 أو S31803 والسوبر دوبلكس ستيل S32750 في المشاريع الكيميائية، واستخدامات النفط والغاز وغيرها.

(8) المسمى والوصف الموضح أعلاه يمثل نطاق المنتج الخاضع للتحقيق وأي معلومات مضافة في هذا الشأن تهدف فقط إلى مساعدة الأطراف المعنية على تحديد المنتج الخاضع للتحقيق.

(9) ويندرج المنتج الخاضع للتحقيق حالياً تحت البند/البنود الجمركية: (730611000001، 730611000002، 730621000001، 730621000002، 730640100000، 730640200000، 730640300000، 730650100000، 730650200000، 730650300000) من التعريفة الجمركية المتكاملة.

ثالثًا - الأطراف المعنية

أ. المنتجون المحليون

شركة أرميتال للأنابيب الفولاذية المحدودة "أرميتال"

ب. حكومات الدول المعنية

1. حكومة جمهورية الصين الشعبية.
2. حكومة تايوان.

ج. المنتجون والمصدرون الأجانب والاتحادات والغرف الأجنبية

1. شركة Zhejiang Dewei Stainless Steel Piping Co., Ltd.– جمهورية الصين الشعبية.
2. شركة Tsingshan Steel Pipe Co., Ltd. – جمهورية الصين الشعبية.
3. شركة Zhejiang JIULI Hi-Tech Metals Co., Ltd. – جمهورية الصين الشعبية.
4. شركة Froch Enterprise Co., Ltd.- تايوان.

رابعًا - تقرير الحقائق الأساسية

(10) بتاريخ 2025/03/26م، قامت الوكالة بإتاحة تقرير الحقائق الأساسية والافصاحات السرية الخاصة بالأطراف المعنية على حساباتهم في النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية، وتم منحهم مهلة أحد عشر يوماً لإرسال التعليقات عليها.

(11) تلقت الوكالة تعليقات على تقرير الحقائق الأساسية والافصاحات السرية من شركة Zhejiang JIULI Hi-Tech Metals Co., Ltd. وشركة Zhejiang Dewei Stainless Steel Piping Co., Ltd. وشركة Tsingshan Steel Pipe Co., Ltd. وشركة Froch Enterprise Co., Ltd.

(12) قامت الوكالة بدراسة جميع التعليقات الواردة إليها بعناية وتم التعليق عليها وفق كل موضوع ذو علاقة في القسم الحادي عشر.

خامسًا - قوائم الأسئلة وتفاصيل التحقيق

(13) قامت الوكالة بتاريخ 2024/05/02م، بإتاحة قوائم الأسئلة ونسخة من إعلان بدء التحقيق وأسئلة العينة على الموقع الإلكتروني العام للهيئة وعلى النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية للأطراف المعنية.

(14) قامت الوكالة بتاريخ 2024/05/02م، بإرسال نسخة من إعلان بدء التحقيق والنص غير السري للشكوى ورابط تحميل قوائم الأسئلة من موقع الهيئة العام وذلك لكل من الأطراف المعنية المعروفة لدى الوكالة وحكومات الدول المعنية من خلال سفاراتهم بالمملكة ليقوموا بإرسالها للمنتجين والمصدرين غير المعروفين لدى الوكالة والذين قاموا بتصدير المنتج الخاضع للتحقيق إلى المملكة خلال فترة التحقيق.

(15) قامت الوكالة بإتاحة فرصــة للأطراف المعنية وفقًا للفقرة الخامســة من المادة الثامنة من اللائحة للتعليق وإبداء المرئيات على الشكوى وإعلان بدء التحقيق خلال 37 يومًا من تاريخ إرسال الإشعار بالإعلان والنص غير السري للشكوى.

(16) تلقت الوكالة طلبات من بعض الأطراف المعنية لتمديد مهلة الإجابة على قوائم الأسئلة، وقامت الوكالة بتمديد مهلة الإجابة على قوائم الأسئلة لمدة 16 يوماً لجميع الأطراف المعنية انتهت في 2024/06/23م وذلك لوجود إجازة رسمية في المملكة تلي انتهاء المهل التي طلبتها الأطراف المعنية.

(17) قامت الوكالة بزيارات التحقق الميدانية خلال مجريات التحقيق إلى كلٍ من شركات الصناعة المحلية والمنتجون والمصدرون الأجانب المتعاونين في هذا التحقيق.

(18) قامت الوكالة بتاريخ 2025/03/26 بإشعار الأطراف المعنية بالحقائق الأساسية وفق ما هو موضح في القسم (رابعًا).

أ. المنتجون المحليون

1. شركة أرميتال للأنابيب الفولاذية المحدودة "أرميتال"

(19) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/06/23م، إجابة الصناعة المحلية على قائمة الأسئلة عبر النظام الالكتروني، وقامت الوكالة بدراسة وتحليل الإجابة حيث تبين وجود بعض البيانات غير مستوفاه أو تحتاج المزيد من الاستيضاح من قبل الصناعة المحلية، وعليه فقد قامت الوكالة في تاريخ 2024/07/18م بإرسال خطاب الأسئلة التكميلية لاستيفاء البيانات الناقصة، وفي تاريخ 2024/08/01م تلقت الوكالة إجابة الصناعة المحلية على الأسئلة التكميلية، ومن خلال دراسة إجابة الصناعة المحلية، تبيّن أن هناك بيانات غير مستوفاة، وفي تاريخ 2024/09/29م تم إرسال خطاب الاسئلة التكميلية الثاني لاستيفاء البيانات الناقصة، وفي تاريخ 2024/10/06 طلبت الصناعة المحلية التمديد لـ 7 أيام إضافية للرد حيث وافقت الوكالة على ذلك، وبتاريخ 2024/10/13م تلقت الوكالة الإجابة على خطاب الأسئلة التكميلية الثاني.

(20) قامت الوكالة بتاريخ 2024/12/04م بإرسال خطاب لشركة أرميتال لطلب إجراء الزيارة الميدانية للتحقق من البيانات الواردة في الإجابة على قائمة الأسئلة وقوائم الأسئلة التكميلية يتضمن مخطط تمهيدي للزيارة والبيانات التي سيتم التحقق منها خلال الفترة من 2024/12/08م إلى 2024/12/12م وتلقت الوكالة خطابًا من الصناعة المحلية بملائمة التوقيتات المقترحة للزيارة، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للصناعة المحلية خلال الفترة من 2024/12/08م إلى 2024/12/12م.

ب.المنتجون والمصدرون الأجانب والحكومات الأجنبية

1. شركة Zhejiang Dewei Stainless Steel Piping Co., Ltd.

(21) قامت الشركة بالتسجيل كطرف معني في تاريخ 2024/05/16م عبر النظام الالكتروني للمعالجات التجارية.

(22) بتاريخ 2024/05/22م تلقت الوكالة الاجابة على أسئلة العينة من الشركة، قامت الوكالة بتاريخ 2024/05/29م بإرسال نتيجة العينة للشركة توضح فيها عدم اللجوء لاستخدام العينة.

(23) بتاريخ 2024/06/05م طلبت الشركة اعتبار شركة Zhejiang Delee Precision Alloys Technology Co., Ltd التابعة لها كطرف معني في التحقيق، حيث أن الشركة التابعة لا تقوم بالتصدير للمملكة ولكن تقوم بالبيع للشركة Dewei.

(24) بتاريخ 2024/06/05م قامت الوكالة بتمديد مهلة الإجابة على قوائم الأسئلة لمدة 16 يوماً لجميع الأطراف المعنية انتهت في 2024/06/23م، وبتاريخ 2024/06/23م استلمت الوكالة الإجابة على قوائم الأسئلة من الشركة والشركة التابعة لها.

(25) أرسلت الوكالة في تاريخ 2024/10/15م خطاب الأسئلة التكميلية الأولى للشركة والشركة التابعة لها وتم منحهم 15 يوم للإجابة، وفي 2024/10/24م طلبت الشركة تمديد فترة الإجابة لمدة 7 أيام وتمت الموافقة على التمديد، وفي 2024/11/06م تم تلقي الإجابة على الأسئلة التكميلية الأولى، وأرسلت الوكالة في تاريخ 2024/11/17م خطاب الأسئلة التكميلية الثانية للشركة والشركة التابعة لها وتم منحهم 7 أيام للإجابة، وفي 2024/11/23م تم تلقى الإجابة على الأسئلة التكميلية الثانية.

(26) بتاريخ 2024/12/04م تم ارسال التوقيتات المقترحة لزيارة التحقق الميدانية للشركة، وتم موافقة الشركة على التوقيتات المقترحة، وبتاريخ 2024/12/11م قامت الوكالة بإخطار حكومة جمهورية الصين الشعبية بنية إجراء زيارة تحقق ميدانية للشركة والشركة التابعة لها المشار إليها، وبتاريخ 2024/12/16م قامت الوكالة بإرسال مخطط الزيارة للشركة، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة والشركة التابعة لها في الفترة من 2024/12/30م إلى 2025/01/08م للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية.

(27) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/04/05م تعليقات الشركة على الإفصاح السري الخاص بها.

2. شركة Tsingshan Steel Pipe Co., Ltd.

(28) تلقت الوكالة بتاريخ 2024/05/23م بريد الكتروني يفيد طلب الشركة تسجيلها كطرف معني في التحقيق بعد انتهاء المدة الزمنية المقررة للتسجيل كما قدمت الشركة مبررات تأخرها في التسجيل، بتاريخ 2024/05/24م قامت الوكالة بقبول الشركة كطرف معني بالتحقيق وذلك بعد قبول المبررات التي قدمتها الشركة.

(29) بتاريخ 2024/05/23م قامت الشركة بالإجابة على أسئلة العينة، وقامت الوكالة بتاريخ 2024/05/29م بإرسال نتيجة العينة للشركة توضح فيها عدم اللجوء لاستخدام العينة.

(30) بتاريخ 2024/06/03م طلبت الشركة اعتبار شركة Fujian Tsingshan High-Tech Metals Co., Ltd التابعة لها كطرف معني في التحقيق باعتبارها الشركة المسؤولة عن جزء من عملية التصنيع.

(31) بتاريخ 2024/06/05م قامت الوكالة بتمديد مهلة الإجابة على قوائم الأسئلة لمدة 16 يوماً لجميع الأطراف المعنية انتهت في 2024/06/23م، وبتاريخ 2024/06/23م استلمت الوكالة الإجابة على قوائم الأسئلة من الشركة والشركة التابعة لها.

(32) بتاريخ 2024/10/15م أرسلت الوكالة خطاب الأسئلة التكميلية الأولى للشركة والشركة التابعة لها وتم منحهم 15 يوم للإجابة، وبتاريخ 2024/10/24م طلبت الشركة تمديد فترة الإجابة لمدة 7 أيام وتمت الموافقة على التمديد، وبتاريخ 2024/11/06م تم تلقي الإجابة على الأسئلة التكميلية الأولى، وأرسلت الوكالة في تاريخ 2024/11/24م خطاب الأسئلة التكميلية الثانية للشركة والشركة التابعة لها وتم منحهم 7 أيام للإجابة، وفي 2024/11/30م تم تلقى الإجابة على الأسئلة التكميلية الثانية.

(33) بتاريخ 2024/12/08م تم ارسال التوقيتات المقترحة للزيارة التحقق الميدانية للشركة، وتم موافقة الشركة على التوقيتات المقترحة، وبتاريخ 2024/12/11م قامت الوكالة بإخطار حكومة جمهورية الصين الشعبية بنية إجراء زيارة تحقق ميدانية للشركة والشركة التابعة لها المشار إليها، وبتاريخ 2025/02/04م قامت الوكالة بإرسال مخطط الزيارة للشركة، وتم إجراء

زيارة التحقق الميدانية للشركة والشركة التابعة لها في الفترة من 2025/02/12م إلى 2025/02/21م للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية.

(34) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/04/05م تعليقات الشركة على الإفصاح السري الخاص بها.

3. شركة Zhejiang JIULI Hi-Tech Metals Co., Ltd.

(35) بتاريخ 2024/05/17م قامت الشركة والشركة التابعة لها (JIULI Hi-Tech Metals (Shanghai بالتسجيل كطرف معني عبر النظام الالكتروني للمعالجات التجارية.

(36) بتاريخ 2024/05/22م قامت الشركة بالإجابة على أسئلة العينة، وقامت الوكالة بتاريخ 2024/05/29م بإرسال نتيجة العينة للشركة توضح فيها عدم اللجوء لاستخدام العينة.

(37) بتاريخ 2024/06/02م طلبت الشركة تمديد فترة الإجابة على قوائم الأسئلة لمدة 15 أيام، وقامت الوكالة بتاريخ 2024/06/05م بتمديد مهلة الإجابة على قوائم الأسئلة لمدة 16 يوماً لجميع الأطراف المعنية انتهت في 2024/06/23م، وبتاريخ 2024/06/23م، استلمت الوكالة الإجابة على قوائم الأسئلة من الشركة والشركة التابعة لها.

(38) بتاريخ 2024/10/06م أرسلت الوكالة خطاب الأسئلة التكميلية الأولى للشركة والشركة التابعة لها وتم منحهم 15 يوم للإجابة، وفي تاريخ 2024/10/21م تم تلقي الإجابة على الأسئلة التكميلية الأولى، وبتاريخ 2024/11/11م أرسلت الوكالة خطاب الأسئلة التكميلية الثانية للشركة والشركة التابعة لها وتم منحهم 7 أيام للإجابة، وفي تاريخ 2024/10/15م تم تلقي الإجابة على الأسئلة التكميلية الثانية.

(39) بتاريخ 2024/12/04م تم ارسال التوقيتات المقترحة للزيارة التحقق الميدانية للشركة، وتم موافقة الشركة على التوقيتات المقترحة، وبتاريخ 2024/12/11م قامت الوكالة بإخطار حكومة جمهورية الصين الشعبية بنية إجراء زيارة تحقق ميدانية للشركة والشركة التابعة لها المشار إليها، وبتاريخ 2024/12/16م قامت الوكالة بإرسال مخطط الزيارة للشركة، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة والشركة التابعة لها في الفترة من 2024/12/23م إلى 2024/12/27م للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية.

(40) تلقت الوكالة بتاريخ 2025/04/05م تعليقات الشركة على الإفصاح السري الخاص بها.

4. شركة Froch Enterprise Co., Ltd.

(41) بتاريخ 2024/05/14م تلقت الوكالة بريد الكتروني يفيد طلب الشركة بتمديد تسجيلها كطرف معني في التحقيق حتى تاريخ 2024/05/21م وذلك بعد تقديم مبررات تتعلق باستكمال المستندات الخاصة بالتسجيل وقد قبلت الوكالة هذه المبررات، وبتاريخ 2024/05/20م قامت الشركة بالتسجيل كطرف معني عبر النظام الالكتروني للمعالجات التجارية.

(42) قامت الوكالة بتاريخ 2024/05/29م بإرسال نتيجة العينة للشركة توضح فيها عدم اللجوء لاستخدام العينة.

(43) قامت الوكالة بتاريخ 2024/06/05م بتمديد مهلة الإجابة على قوائم الأسئلة لمدة 16 يوماً لجميع الأطراف المعنية انتهت في 2024/06/23م، وفي تاريخ 2024/06/19م تم طلب تمديد فترة الإجابة على قوائم الأسئلة لمدة 3 أيام تنتهي في 2024/06/26م، وفي تاريخ 2024/06/21م استلمت الوكالة الإجابة على قوائم الأسئلة من الشركة.

(44) أرسلت الوكالة في تاريخ 2024/09/17م خطاب الأسئلة التكميلية الأولى وتم منحهم 15 يوم للإجابة، وفي تاريخ 2024/09/24م تم طلب تمديد فترة الإجابة لمدة 7 أيام إضافية، كما طلبت الشركة التمديد مره أخرى ليومين إضافيين وذكرت الشركة المبررات والأسباب لهذا الطلب، وبعد قبول المبررات وافقت الوكالة للتمديد وفي تاريخ 2024/10/10م تم تلقي الإجابة على خطاب الأسئلة التكميلية الأولى، وأرسلت الوكالة في تاريخ 2024/11/05م خطاب الأسئلة التكميلية

الثانية وتم منحهم 7 أيام للإجابة، وفي تاريخ 2024/11/06م تم طلب تمديد فترة الإجابة 7 أيام إضافية مع ذكر المبررات، وتم منح الشركة 3 أيام إضافية للإجابة، وفي تاريخ 2024/11/15م تلقت الوكالة الإجابة على الأسئلة التكميلية الثانية.

(45) بتاريخ 2024/12/08م تم ارسال التوقيتات المقترحة للزيارة التحقق الميدانية للشركة، وتم موافقة الشركة على التوقيتات المقترحة، وبتاريخ 2024/12/11م قامت الوكالة بإخطار مكتب الممثل الثقافي والاقتصادي لتايبيه بنية إجراء زيارة تحقق ميدانية للشركة، وبتاريخ 2025/02/05م قامت الوكالة بإرسال مخطط الزيارة للشركة، وتم إجراء زيارة التحقق الميدانية للشركة في الفترة من 2025/02/24م إلى 2025/02/27م للتحقق من البيانات الواردة في الإجابات على قائمة الأسئلة والأسئلة التكميلية.

(46) بتاريخ 2025/03/28م طلبت الشركة تمديد فترة التعليق على تقرير الحقائق الأساسية لمدة 4 أيام مع ذكر المبررات وتم منح الشركة يومين إضافيين للتعليق، وبتاريخ 2025/04/07 تلقت الوكالة تعليقات الشركة على تقرير الحقائق الأساسية والإفصاح السري الخاص بها.

5. مكتب الممثل الثقافي والاقتصادي لتايبيه بالرياض:

(47) بتاريخ 2024/05/15م قام المكتب بالتسجيل كطرف معني.

ج. المستوردون

(48) لم يعلن أي من المستوردين عن أنفسهم كطرف معني في هذا التحقيق.

د. المستخدمون

(49) لم يعلن أي من المستخدمين عن أنفسهم كطرف معني في هذا التحقيق.

سادسًا - جلسات الاستماع

(50) لم تعقد الوكالة جلسة استماع نظراً لعدم تلقيها طلبات من الأطراف المعنية بعقد جلسة استماع وذلك وفقًا لأحكام الفقرة السابعة من المادة التاسعة من اللائحة.

سابعًا - المعلومات المتاحة

(51) وفقًا للمادة السادسة والأربعون من اللائحة فإن عدم تعاون الطرف المعني أو مخالفته المعايير والمواصفات، أو تقديمه معلومات غير حقيقية أو غير كاملة أو تقديمه للمعلومات بعد الفترات الزمنية المحددة دون الحصول على موافقة كتابية من الوكالة بتمديد فترة تقديم المعلومات، يترتب عليه أحقية الوكالة في رفض جميع أو جزء من المعلومات المقدمة من الطرف المعني واستخدام عوضا عنها المعلومات المتاحة لدى الوكالة بما في ذلك المعلومات التي قدمتها الصناعة المحلية في الشكوى، وذلك بغرض التوصل إلى النتائج الأولية أو النهائية السلبية أو الإيجابية بالتحقيق.

ثامنًا - الصناعة المحلية

أ. الشركة مقدمة الشكوى:

(52) شركة أرميتال للأنابيب الفولاذية المحدودة وتمثل 100% من حجم انتاج الصناعة المحلية وبالتالي تمثل "الصناعة المحلية" بالمملكة وفقًا للمادة الأولى من نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية.

تاسعًا - المنتج المشابه

(53) أنابيب أو مواسير من فولاذ أو صلب مقاوم للصدأ (ستانلس ستيل) بمقاطع دائرية ملحومة بشكل طولي وفق الوصف التالي:

- نوع المعدن (درجة المعدن):
  - 316
  - 316L
  - 304
  - 304L
  - دوبلكس ستيل 2205 أوS31803
  - سوبر دوبلكس ستيل S32750
- المقاس: من 1/2 بوصة إلى 8 بوصة (21.3 - 219.1 ملم).
- السماكة: 1.9 ملم إلى 8.18 ملم.

(54) يتم استخدام المنتج في المشاريع والتطبيقات المتعددة مثل معالجة المياه والصرف الصحي، تحلية المياه، التطبيقات الصناعية العامة، التعدين، النفط والغاز، الصناعات الكيميائية والبتروكيماويات.

(55) يتم استخدام درجة المعدن 316، 316L، 304، 304L في مشاريع المياه والصرف الصحي وغيرها من التطبيقات العادية بينما يتم استخدام درجات معدن الدوبلكس ستيل 2205 أو S31803 والسوبر دوبلكس ستيل S32750 في المشاريع الكيميائية واستخدامات النفط والغاز وغيرها.

(56) تبين للوكالة من خلال الردود على قوائم الأسئلة وزيارة التحقق الميدانية أن عملية التصنيع تتم على النحو التالي:

- شراء لفات الفولاذ أو الصلب أو خلائط الفولاذ المقاوم للصدأ.
- لف اللوح الفولاذي من خلال آلة تفكيك بمساعدة آلة درفلة.
- تشكيل المواسير أو الأنابيب لإنهاء عملية الإنحناء الأسطواني باستخدام البكرات لثني قطاع الصلب في شكل أنبوبي تمهيدا لمرحلة اللحام.
- في بداية عملية اللحام بالمقاومة الكهربائية يتم تمرير التيار بين حافتي الفولاذ لتسخين الفولاذ إلى النقطة التي تشكل فيها الحواف رابطة دون استخدام مواد حشو اللحام.
- استخدام أداة الجلخ لإزالة بقايا اللحام على السطح الخارجي، ثم يتم تمرير المواسير أو الأنابيب من خلال التحجيم للتأكد من الحجم والشكل الخارجي.
- المعالجة الحرارية للتأكد من استقامة الماسورة أو الأنبوب وإعادة تكوين الجزيئات.
- مرحلة التقطيع حسب الطول المطلوب من العميل.
- مرحلة التخليل والتخميل لاستعادة اللون الطبيعي للاستانلس ستيل.
- تطبيق اختبار الضغط بالماء والشد والانحناء والصلابة والتآكل والطباعة وفحص الأبعاد والجودة بالأشعة السينية وغيرها من الاختبارات.

(57) توصلت الوكالة إلى تطابق المنتج الخاضع للتحقيق مع المنتج المشابه في درجة المعدن والمقاسات التي يتراوح قطرها الخارجي من 0.5 إلى 8 بوصة وسماكتها من 1.9 ملم إلى 8.18 ملم، كما توصلت إلى أن المنتج المشابه الذي تقوم بإنتاجه الصناعة المحلية يعد منتجًا مشابهاً للمنتج الخاضع للتحقيق وفقاً للمادة الأولى من نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية وذلك من حيث المواد الخام الرئيسية المستخدمة في عملية التصنيع والخصائص المادية والكيميائية والمواصفات القياسية وطرق التصنيع والاستخدامات النهائية وقنوات البيع والتوزيع وكلٍ منهما يعتبر بديلا للآخر ويحل محله في الاستخدام ويندرجا تحت نفس التصنيف الجمركي للتعرفة الجمركية المتكاملة.

عاشرًا - حجم الواردات من الدول المعنية

جدول رقم (1)
حجم الواردات

الوحدة: طن

الدولة	حجم الواردات	النسبة %
جمهورية الصين الشعبية	9,780	42
تايوان	2,545	11
الواردات الأخرى	10,987	47
إجمالي واردات المملكة	**23,313**	**%100**

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بعد المعالجة

(58) قامت الوكالة بمعالجة بيانات الواردات التفصيلية للمنتج الخاضع للتحقيق من المصادر الرسمية بالمملكة واستبعاد الواردات والأصناف التي تبين وفق ما توفر من معلومات أنها لا تدخل في نطاق المنتج الخاضع للتحقيق، حيث توصلت وفق الجدول رقم (1) أعلاه إلى أن نسبة الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق من البنود الجمركية المشار إليها بهذا التقرير ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية تمثل 42% وتايوان تمثل 11%، كما توصلت إلى أن هذه النسبة ليست قليلة الشأن ولا تقل عن 3% من إجمالي واردات المملكة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق وفقًا للفقرة السابعة من المادة السادسة من اللائحة.

حادي عشر -تحديد الإغراق

أ. المنهجية العامة للقيمة العادية

(59) تقوم الوكالة في القيمة العادية بتحديد ما إذا كان إجمالي المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في سوق دولة التصدير تساوي 5% أو أكثر من مبيعاتها للتصدير الموجهة إلى المملكة، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الرابعة من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(60) كما تقوم الوكالة بدراسة ما إذا كان إجمالي المبيعات المحلية الكافية تتم في مجرى التجارة العادي من حيث السعر، وذلك عن طريق تحديد ما إذا كانت نسبة المبيعات الرابحة من هذه المبيعات لا تقل عن 80% من إجمالي حجم المبيعات المحلية للشركة ومن ثم يتم تحديد القيمة العادية لهذه المبيعات المحلية على أساس سعر البيع في السوق المحلي لجميع الصفقات خلال فترة التحقيق، بينما إذا تم التوصل إلى أن نسبة المبيعات الرابحة من هذه المبيعات أقل من 80% من إجمالي حجم المبيعات المحلية، فيتم تحديد القيمة العادية على أساس سعر البيع في السوق المحلي للصفقات الرابحة فقط خلال فترة التحقيق وذلك بعد تقييم ما إذا كانت المبيعات الرابحة كافية، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الخامسة من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(61) أما إذا كانت المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في سوق دولة التصدير تتم كلها أو بعضها من خلال أطراف مرتبطة، تقوم الوكالة بدراسة الأدلة المقدمة لها عن عدم تأثير حالة الارتباط على الأسعار والأدلة المقدمة عن أسعار البيع إلى أطراف مستقلة لغرض تحديد إذا كان سيتم الاعتماد على أسعار تلك المبيعات من عدمه، ومن ثم يتم تقييم ما إذا كانت

المبيعات المحلية للشركة كافية وتتم في مجرى التجارة العادي من حيث السعر، وذلك وفقًا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشر من اللائحة.

(62) إذا تبيَّن للوكالة أن المبيعات المحلية للشركة المعنية من المنتج المشابه في السوق المحلي لدولة التصدير غير كافية أو أنها لا تتم في مجرى التجارة العادي أو غير موثوق بها، فيتم تقدير القيمة العادية على أساس تكلفة الإنتاج في دولة المنشأ مضافًا إليها هوامش مناسبة من الأرباح والتكاليف العامة والبيعية والإدارية.

ب.المنهجية العامة لسعر التصدير

(63) تقوم الوكالة بتحديد سعر التصدير وفقًا لأحكام المادة الخامسة عشرة من اللائحة وبناءً على البيانات التي ترد في الإجابة على قوائم الأسئلة والأسئلة التكميلية والتي يتم التحقق منها، وذلك بعد إجراء التسويات اللازمة للوصول بسعر التصدير عند مستوى باب المصنع.

ج. المنتجون والمصدرون الأجانب

<u>جمهورية الصين الشعبية</u>

1. شركة Zhejiang Dewei Stainless Steel Piping Co., Ltd.

أ. القيمة العادية

(64) قدمت الشركة صفقات البيع المحلي من المنتج المشابه التي تمت خلال فترة التحقيق على أساس مستويات "تسليم باب العميل، وتسليم باب المصنع" وبمستويات تجارية "مستخدم نهائي وتاجر".

(65) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة وما تم التوصل إليه من معلومات خلال زيارة التحقق الميدانية، قررت الوكالة عدم استخدام معلومات المبيعات المحلية للشركة في تحديد القيمة العادية وذلك وفقاً للأسباب التي تم مشاركتها مع الشركة في الإفصاح السري الخاص بها.

(66) قامت الوكالة بتقدير القيمة العادية للمبيعات المحلية من المنتج المشابه مستوى باب المصنع وفقاً للمنهجية العامة.

(67) بلغت القيمة العادية المقدرة مستوى باب المصنع *** يوان صيني/كيلو جرام.

ب. سعر التصدير

(68) قدمت الشركة فواتير للصفقات التي تم تصديرها إلى المملكة خلال فترة التحقيق على أساس مستويات تسليم CIF وقامت الوكالة بالتحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية.

(69) قامت الوكالة لتحديد سعر التصدير عند مستوى باب المصنع بالتحقق من تسويات "النقل والتأمين البحري، النقل الداخلي والمناولة، المصاريف البنكية، الضمان، تكلفة الائتمان، مصاريف التوثيق" خلال زيارة التحقق الميدانية.

(70) بلغ المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع *** يوان صيني/ كيلو جرام.

ج. تعليقات الشركة على الإفصاح السري الخاص بها ورد الوكالة عليها:

(71) اقترحت الشركة أن تقوم الوكالة بحساب المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية باستخدام ورقة العمل المقدمة من الشركة في الرد على الأسئلة التكميلية الثانية والخاصة بتخصيص المصاريف البيعية والعامة والإدارية وذلك للاعتماد على المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية للمنتج المصدر إلى المملكة، وذلك بدلاً من استخدام الوكالة لقائمة الدخل الخاصة بالمبيعات المحلية خلال فترة التحقيق المقدمة في الرد على الأسئلة التكميلية الثانية.

(72) توضح الوكالة أن المنهجية التي استخدمتها في تقدير القيمة العادية بما فيها حساب المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية هي منهجية تتوافق مع أحكام المادة العاشرة فقرة 7 والفصل الرابع عشر من اللائحة التنفيذية للنظام، وأن الوكالة قامت برفض جزئي للمعلومات المقدمة من الشركة والمتمثلة في مبيعات الشركة المحلية وفق الأسباب المذكورة في الإفصاح السري وقد اعتمدت بناء على ذلك على البيانات المتاحة لديها لتقدير القيمة العادية، أما في شأن حساب المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية فقد قامت الوكالة باستخدام قائمة الدخل الخاصة بالمبيعات المحلية للشركة المقدمة من الشركة في الرد على الأسئلة التكميلية الثانية والتي تم التحقق منها خلال زيارة التحقق الميدانية وذلك لحساب المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية كنسبة من السعر (الدخل التشغيلي) وذلك لتقدير القيمة العادية لكل صنف من الأصناف المشابهة لتلك التي تم تصديرها للمملكة وهي منهجية سليمة وتتوافق مع الفقرة (2.2.2) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق، أما استخدام قيمة المصاريف البيعية والعامة والإدارية والمصاريف التمويلية للمنتج المُصدر إلى المملكة فهي منهجية مرفوضة من قبل الوكالة.

2. شركة Tsingshan Steel Pipe Co., Ltd.

أ. القيمة العادية

(73) قدمت الشركة صفقات البيع المحلي من المنتج المشابه التي تمت خلال فترة التحقيق على أساس مستويات تسليم باب العميل وبمستويات تجارية "مستخدم نهائي".

(74) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة وما تم التوصل إليه من معلومات خلال زيارة التحقق الميدانية، قررت الوكالة عدم استخدام معلومات المبيعات المحلية للشركة في تحديد القيمة العادية وذلك وفقاً للأسباب التي تم مشاركتها مع الشركة في الإفصاح السري الخاص بها.

(75) قامت الوكالة بتقدير القيمة العادية للمبيعات المحلية من المنتج المشابه مستوى باب المصنع وفقاً للمنهجية العامة.

(76) بلغت القيمة العادية المقدرة مستوى باب المصنع *** يوان صيني/كيلو جرام.

ب. سعر التصدير

(77) قدمت الشركة فاتورة تخص الصفقة التي تم تصديرها إلى المملكة خلال فترة التحقيق على أساس مستوى تسليم FOB وقامت الوكالة بالتحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية.

(78) قامت الوكالة لتحديد سعر التصدير عند مستوى باب المصنع بالتحقق من تسويات "النقل الداخلي، المناولة، المصاريف البنكية، مصاريف التوثيق" خلال زيارة التحقق الميدانية.

(79) بلغ المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع *** يوان صيني/ كيلو جرام.

ج. تعليقات الشركة على الإفصاح السري الخاص بها ورد الوكالة عليها:

(80) اعترضت الشركة على قرار الوكالة في إهدار بيانات المبيعات المحلية عند تحديد القيمة العادية وأوضحت أنه وفقًا للمادة 2.8 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق فإنه لا يجوز استخدام القيمة العادية المقدرة إلا إذا تخلف أحد الأطراف عند تقديم المعلومات اللازمة أو أعاق التحقيق بشكل جوهري، وترى الشركة أنه لا ينطبق أيٌّ من الشرطين الموضحين أعلاه في هذه الحالة، كما ادعت الشركة أنه أثناء زيارة التحقق الميدانية أنها قدمت تفسيرات شاملة/عامة ووثائق تتناول جميع النقاط التي أثيرت من قبل فريق الزيارة بشأن بيانات المبيعات المحلية.

(81) توضح الوكالة أنه لا يوجد مادة برقم 2.8 باتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق، كما تؤكد الوكالة على توافق منهجيتها في هذا الشأن مع أحكام المادة العاشرة الفقرة 7 والفصل الرابع عشر من اللائحة التنفيذية للنظام، وذلك حول إمكانية رفض كلي أو جزئي للمعلومات المقدمة من الشركة في حالة عدم تمكن الوكالة من التحقق من كل أو بعض المعلومات أو عدم حصولها على

بيانات كاملة متوافقة مع بعضها البعض مما يمكن الوكالة من استخدامها في التحديدات وبالتالي إمكانية لجوئها للمعلومات المتاحة، وقد ذكرت الوكالة في الفقرة (2) من الإفصاح السري للشركة مبررات قرار الوكالة بإهدار بيانات المبيعات المحلية وذلك لأسباب متعددة ووجود أخطاء جوهرية ظهرت أثناء عملية التحقق من بيانات المبيعات المحلية، حيث أدى وجود هذه الأسباب والأخطاء الجوهرية وعدم توافق معلومات المبيعات المحلية إلى عدم تمكن الوكالة من التحقق من صحة بيانات المبيعات المحلية مما أدى إلى عدم إمكانية قيامها بتحديد القيمة العادية بناء على هذه البيانات، وقد تم توضيح قائمة بهذه الأسباب والأخطاء في الإفصاح السري الخاص بالشركة وأن ذلك أدى إلى رفض هذه المعلومات واللجوء إلى تقدير القيمة العادية على أساس البيانات المتاحة، وقد أوضح فريق التحقيق أثناء زيارة التحقق الميدانية ملاحظاته على بيانات المبيعات المحلية حيث لم تقدم الشركة أي تفسيرات أو تبريرات كافية بشأن أسباب اهدار بيانات المبيعات المحلية حيث تم تقديم ردود شفهية عامة غير مقنعة على بعض النقاط.

(82) ادعت الشركة أن الوكالة جانبها الصواب في تحديد المنتج المشابه من المبيعات المحلية حيث ترى أن توصيف المنتج الخاضع للتحقيق 5800-****-*****-******-**** متماثل مع توصيف المنتج المشابه 8000-****-*****-******-**** وذلك للتماثل في درجة المعدن والقطر والسماكة، أما الاختلاف الوحيد فهو في الطول وهو غير مؤثر حيث ليس له تأثير على الخصائص الفنية أو على العملية التجارية لذا فالمنتج المحلي بهذا التوصيف يعتبر منتج مشابه للمنتج الخاضع للتحقيق ويستخدم في تحديد القيمة العادية.

(83) توضح الوكالة أنها عندما قررت إهدار بيانات المبيعات المحلية للشركة ومن ثم اعتمدت على المعلومات المتاحة في تقدير القيمة العادية كان نتيجة الأسباب والأخطاء المشار إليها في الفقرة (2) من الإفصاح السري للشركة، ولم تكن مسألة المقارنة الخاصة بتوصيف المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق أحد هذه الأسباب.

3. شركة Zhejiang JIULI Hi-Tech Metals Co., Ltd.

أ. القيمة العادية

(84) قدمت الشركة صفقات البيع المحلي من المنتج المشابه التي تمت خلال فترة التحقيق على أساس مستويات تسليم باب المصنع وتسليم العميل وبمستويات تجارية مختلفة "موزع، مستخدم نهائي، شركات تابعة/فرعية".

(85) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة وما تم التوصل إليه من معلومات خلال زيارة التحقق الميدانية، قررت الوكالة عدم استخدام معلومات المبيعات المحلية للشركة في تحديد القيمة العادية وذلك وفقاً للأسباب التي تم مشاركتها مع الشركة في الإفصاح السري الخاص بها.

(86) قامت الوكالة بتقدير القيمة العادية للمبيعات المحلية من المنتج المشابه مستوى باب المصنع وفقاً للمنهجية العامة.

(87) بلغت القيمة العادية المقدرة مستوى باب المصنع *** يوان صيني/كيلو جرام.

ب. سعر التصدير

(88) قدمت الشركة فواتير تخص الصفقات التي تم تصديرها إلى المملكة خلال فترة التحقيق على أساس مستوى تسليم CIF، FOB وقامت الوكالة بالتحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية.

(89) قامت الوكالة لتحديد سعر التصدير عند مستوى باب المصنع بالتحقق من تسويات "التأمين البحري، النقل البحري، الضرائب، المناولة، العمولات، تعبئة التصدير، المصاريف البنكية، تكلفة الائتمان، مصاريف التوثيق، الضمان" خلال زيارة التحقق الميدانية.

(90) بلغ المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع *** يوان صيني/ كيلو جرام.

ج. تعليقات الشركة على الإفصاح السري الخاص بها ورد الوكالة عليها:

(91) اعترضت الشركة على منهجية الوكالة لتحديد نسبة المصاريف التمويلية المستخدمة في تقدير القيمة العادية وترى أنها لا تعكس السجلات المحاسبية للشركة، وترى أن الوكالة اعتمدت على نسبة مستخرجة من قائمة دخل تتعلق بمُصَدِر أخر، وأن الوكالة رفضت استخدام البيانات التي تم التحقق منها، وأن هذا يعتبر مخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية، كما ترى الشركة أن الوكالة خالفت المادة 14 فقرة (7) من اللائحة التنفيذية بسبب عدم استخدام نسبة المصاريف التمويلية المقدمة منها، نظرا لأن هذه النسبة نتجت عن عمليات تجارية مشروعة وصحيحة للشركة حيث كان الايراد من الفائدة أكبر من النفقات التمويلية، كما ترى الشركة أن الوكالة لم تقدم أي تبرير لرفضها لهذه النسبة طبقاً للمادة 50 فقرة (1) من اللائحة ولم تمنح فرصة للشركة للتعليق على قرارها برفض هذه النسبة، كذلك ترى الشركة أن رفض بيانات الشركة المالية يتعارض مع المادة 48 فقرة (2) من اللائحة والتي تسمح باستبعاد معلومات الطرف المعني في حال عدم التعاون ولكن الشركة تعاونت أثناء التحقيق بشكل كامل وفعال.

(92) تؤكد الوكالة على توافق منهجيتها في تقدير القيمة العادية مع أحكام المادة العاشرة الفقرة 7 والفصل الرابع عشر من اللائحة التنفيذية للنظام، وذلك حول إمكانية رفض كلي أو جزئي للمعلومات المقدمة من الشركة في حالة عدم تمكن الوكالة من التحقق من كل أو بعض المعلومات أو عدم حصولها على بيانات كاملة متوافقة مع بعضها البعض مما يمكن الوكالة من استخدامها في التحديدات، وبالتالي أصبح لها إمكانية اللجوء إلى استخدام المعلومات المتاحة، وفيما يتعلق بنسبة المصاريف التمويلية المستخدمة في تقدير القيمة العادية للشركة، فقد أوضحت الوكالة أثناء زيارة التحقق الميدانية أسباب رفضها لنسبة المصاريف التمويلية الخاصة بالشركة، وذلك لعدم اقتناع الوكالة بالمعالجة المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة في حساب المصاريف التمويلية -عند اعداد قائمة الدخل لأغراض تحقيقات المعالجات التجارية- حيث أوضح فريق الزيارة بأن "طبيعة بند المصروفات التمويلية" للشركة هي مصروفات أو أعباء يتم تحملها من أجل إنتاج وحدات المنتج وأنه في حالة وجود دخل/إيراد من فوائد تمويلية نتيجة ممارسات ادخارية أو ودائع أو ما شابه ذلك فهو ليس له علاقة بالأعباء التمويلية التي يتم تَحمُلها من أجل إنتاج وحدات المنتج، وقد طلب فريق التحقيق من الشركة أثناء زيارة التحقق تعديل هذه المصاريف ولم تقبل الشركة ذلك، وبناء عليه لم تعتمد الوكالة على نسبة المصاريف التمويلية للشركة وقررت الاعتماد على مصدر معقول آخر لهذه النسبة من خلال المعلومات المتاحة لديها من أحد الشركات المنتجة المتعاونة الأخرى في التحقيق، وهذا ما قدمته الوكالة تفصيلاً في الإفصاح السري الخاص بالشركة، وقد منحت الوكالة للشركة فرصة للتعليق على ما توصلت اليه الوكالة في الإفصاح السري، وبناء عليه فإن الوكالة توضح بأن المنهجية المتبعة متوافقة مع أحكام اتفاقية مكافحة الإغراق ولا تخالف كل من المادة 14 فقرة (7) والمادة 50 فقرة (1) والمادة 48 فقرة (2) من اللائحة المشار إليهم بالتعليق.

(93) اعترضت الشركة على قيام الوكالة بإجراء تسوية مصاريف الضمان والتي تم خصمها من سعر التصدير، وترى الشركة أن هذه التسوية غير مبررة لأنها افتراضية وغير مطابقة للسجلات ولا تتماشى مع أي دليل تم تقديمه خلال التحقيق، وأن الشركة لم تتحمل أي تكلفة ضمان للصادرات للمملكة خلال فترة التحقيق طبقاً لسجلاتها المالية وكذلك الحسابات الفرعية الخاصة بالمصاريف البيعية بقائمة الدخل بملحق (9)، كذلك ادعت الشركة أن الوكالة خالفت المادة 50 فقرة (1) من اللائحة وأن هذه التسوية غير مبررة طبقاً للمادة 16 فقرة (1) من اللائحة لأن هذه التسوية تؤثر على المقارنة العادلة بين سعر التصدير والقيمة العادية.

(94) توضح الوكالة أنه طبقاً للبيانات المقدمة من الشركة وطبقاً للبيانات التي تم التحقق منها خلال زيارة التحقق الميدانية فقد وجدت الوكالة أن جميع عقود/أوامر الشراء التي تمت مع المستوردين والخاصة بصادرات المنتج الخاضع للتحقيق للمملكة خلال فترة التحقيق تحتوي على شرط خاص يتعلق بالضمان، ومن الثابت من خلال الممارسات التجارية ومن خلال معلومات مؤكدة من أطراف أخرى بالتحقيق بأن هذا الشرط يتضمن تكاليف إضافية تؤخذ في الاعتبار عند تحديد السعر، وهو ما أكدته بالأدلة أطراف أخرى متعاونة بالتحقيق بأنه في حالة وجود شرط خاص بالضمان ضمن شروط عقد/أمر الشراء فإنه يتم زيادة سعر الفاتورة بنسبة معينة (تم ذكرها للشركة في الإفصاح السري الخاص بها)، وقد تم تطبيق هذه التسوية على جميع الشركات في التحقيق التي توفر مثل هذا الشرط في شروط عقد/أمر الشراء، وتوضح الوكالة انه أثناء التحقيق تم سؤال الشركة عن وجود

أي تسويات أخرى حيث لم تقدم الشركة أي تسويات إضافية، كذلك أثناء زيارة التحقق الميدانية تم السؤال عن شرط الضمان الموجود بكل عقود/أوامر الشراء وعن وجود تسويات أخرى من عدمه وكانت الإجابة أنه لا يوجد مصاريف للضمان أو أي تسويات أخرى، وقد قامت الوكالة بتطبيق هذه التسوية على جميع المبيعات التي فيها شرط الضمان وذلك وفق المعلومات المتاحة لديها وتم شرحها في الإفصاح السري الخاص بالشركة ومنحت الشركة فرصة للتعليق عليها، ولم تقدم الشركة مبررات موضوعية عن كيفية تحمل الشركة شرط الضمان دون تحميل السعر بتكاليف أخرى بما يخالف طبيعة الممارسات التجارية والمعلومات التي لدى الوكالة من أطراف أخرى بالتحقيق، وبناء عليه فإن هذه التسوية تتفق مع أحكام المادة 16 فقرة (1) من اللائحة ولا تخالف أحكام المادة 50 فقرة (1) من اللائحة المشار إليهما في التعليق.

تايوان

1. شركة Froch Enterprise Co., Ltd.

أ. القيمة العادية

(95) قدمت الشركة صفقات البيع المحلي من المنتج المشابه التي تمت خلال فترة التحقيق على أساس مستويات تسليم باب العميل وبمستويات تجارية مختلفة "موزع، مستخدم نهائي، شركات هندسية، مصنع".

(96) بناءً على المعلومات التي قدمتها الشركة وما تم التوصل إليه من معلومات خلال زيارة التحقق الميدانية، قررت الوكالة عدم استخدام معلومات المبيعات المحلية للشركة في تحديد القيمة العادية وذلك وفقاً للأسباب التي تم مشاركتها مع الشركة في الإفصاح السري الخاص بها.

(97) قامت الوكالة بتقدير القيمة العادية للمبيعات المحلية من المنتج المشابه مستوى باب المصنع وفقاً للمنهجية العامة.

(98) بلغ المتوسط المرجح للقيمة العادية مستوى باب المصنع ***** دولار تايواني/طن.

ب. سعر التصدير

(99) قدمت الشركة صفقات المنتج الخاضع للتحقيق التي تم تصديرها إلى المملكة خلال فترة التحقيق على أساس مستويات تسليم FOB, CFR, CIF وقامت الوكالة بالتحقق من تلك البيانات خلال زيارة التحقق الميدانية.

(100) قامت الوكالة لتحديد سعر التصدير عند مستوى باب المصنع بالتحقق من تسويات "التأمين البحري، النقل البحري، النقل الداخلي، المناولة، تعبئة التصدير، المصاريف البنكية، مصاريف التوثيق" خلال زيارة التحقق الميدانية.

(101) تحصلت الوكالة من جهات حكومية على عدد من الفواتير الخاصة ببعض الصفقات التي قامت الشركة بتصديرها لأحد المستوردين داخل المملكة خلال فترة التحقيق، وكانت أسعار هذه الفواتير لنفس الصفقات أقل من أسعار الفواتير التي قدمتها الشركة خلال التحقيق، وقد قامت الوكالة بعرض ملخص لهذه المعلومات على الشركة أثناء الزيارة الميدانية وأفادت الشركة بعدم علمها بهذه الفواتير، ولم تقدم الشركة توضيح كافي حول كيفية تبادل الفواتير مع المستورد للأغراض الجمركية أو تبرير لأسباب اختلاف الأسعار في الفواتير لنفس الصفقات الموجهة للمملكة، وبناءً على هذه المعلومات وبسبب عدم تعاون المستوردين في التحقيق، ووفقاً لسياسة الوكالة فقد تم استبدال أسعار الفواتير المقدمة من المُصدر بأسعار الفواتير الخاصة بالمستوردين لنفس الصفقات نظراً لكونها الأسعار الفعلية التي دخلت بها للاستهلاك في سوق المملكة ومن ثم فقد تم حساب المتوسط المرجح لسعر التصدير بناء على جميع الصفقات بعد اجراء التعديلات فقط على أسعار الصفقات التي تبين أن لها أسعار مختلفة.

(102) بلغ المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع ***** دولار تايواني/طن.

ج. تعليقات الشركة على تقرير الحقائق الأساسية والإفصاح السري الخاص بها ورد الوكالة عليها:

(103) اعترضت الشركة على استخدام الوكالة لأسعار الفواتير المتحصل عليها من الجهات الحكومية والتي كان لها أسعار مختلفة عن الفواتير المقدمة من الشركة، وأكدت الشركة أنه أثناء عرض ملخص هذه المعلومات عليها في زيارة التحقق بأنها عبرت عن عدم معرفتها بالفاتورة التي تم مواجهتها بها وتمسكها بالفواتير التي قدمتها خلال التحقيق، وأكدت أنها قد قدمت توضيح كافي حول كيفية تبادل الفواتير مع المستوردين للأغراض الجمركية وادعت الشركة أنه لم يتم طلب تقديم توضيحات أخرى أثناء الزيارة بخصوص هذا الشأن، وأوضحت الشركة أنه من غير المبرر معاقبتها بسبب أشياء لم تقم بفعلها.

(104) توضح الوكالة أنه أثناء زيارة التحقق الميدانية قام فريق التحقيق بمواجهة الشركة بأحد الفواتير الخاصة بصفقات التصدير للشركة لأحد المستوردين والتي تم الحصول عليها من أحد الجهات الحكومية السعودية حيث تبين وجود فروقات جوهرية كبيرة جداً في أسعار هذه الفاتورة بالمقارنة بالفاتورة التي قدمتها الشركة في التحقيق، وقد أفادت الشركة بعدم علمها بهذه الفاتورة وأن الفواتير التي قدمتها خلال التحقيق هي الفواتير التي اصدرتها ولا يوجد فواتير أخرى يتم اصدراها إلا أن الشركة لم تقدم تبرير واضح لكيفية تسليم الفواتير وتخليصها جمركياً، بالإضافة إلى أن المسؤول عن مبيعات التصدير للسوق السعودي لم يتمكن من المشاركة في اجتماعات الزيارة الميدانية إلا لمدة قصيرة بسبب ظروفه الخاصة والتي لم تكن مبرراته حول هذا الموضوع كافية. وقد أشار فريق التحقيق للشركة خلال الزيارة إلى وجود عدد من الفواتير بنفس الوضع لهذا المستورد والتي لابد من وجود مبرر لتكرار هذا العدد من الفواتير إلا أن الشركة لم تقدم أي توضيحات أو تبريرات لوجود هذا العدد من الفواتير باستثناء (عدم معرفتها بهذه الفواتير)، وعليه فإن فريق الزيارة وضح بأنه سوف يتم اتخاذ القرار بخصوص هذه الفواتير بعد انتهاء الزيارة والرجوع إلى المملكة وقد تم إيضاح هذا القرار في تقرير الإفصاح السري للشركة وتم منحها فرصة للتعليق ولم تقدم الشركة أي تبريرات في تعليقاتها على وجود هذا العدد من الفواتير، ووفقاً لسياسة الوكالة فقد تم استخدام أسعار الفواتير الخاصة بهذا المستورد والتي تحصلت عليها من جهات حكومية وذلك لحساب المتوسط المرجح لسعر التصدير نظراً لكونها الأسعار الفعلية التي دخلت بها للاستهلاك في سوق المملكة. كما أن ادعاء الشركة بعدم معرفتها بالفواتير التي تتعلق بشحناتها (وهي الفواتير المستخدمة من قبل المستوردين بالمملكة لإدخال هذه الشحنات إلى المملكة) لا يمنع الوكالة من استخدام الأسعار المبينة في هذه الفواتير بسبب أنها الأسعار الفعلية التي دخلت السوق السعودي، وبسبب عدم تعاون المستوردين في هذا التحقيق فلم تتمكن الوكالة من التحقق من سبب التباين بين الأسعار في الفواتير المقدمة من الشركة وتلك المقدمة للتخليص الجمركي، وبالتالي تم الاعتماد على الأسعار المبينة في الفواتير المستخدمة للتخليص الجمركي لهذه الشحنات.

د. هامش الإغراق

(105) وفقًا لأحكام المادة السادسة عشر من اللائحة، قامت الوكالة بمقارنة المتوسط المرجح للقيمة العادية مستوى باب المصنع مع المتوسط المرجح لسعر التصدير مستوى باب المصنع، ويوضح الجدول التالي هامش الإغراق الفردي لكل شركة متعاونة وهامش الإغراق العام الخاص بكافة الشركات الأخرى غير المتعاونة بكل دولة:

جدول رقم (2)
هامش الإغراق

الدولة	الشركة المنتجة	الشركة المصدرة	هامش الإغراق مستوى CIF
جمهورية الصين الشعبية	- Zhejiang Dewei Stainless Steel Piping Co., Ltd - Zhejiang Delee Precision Alloys Technology Co., Ltd	Zhejiang Dewei Stainless Steel Piping Co., Ltd	%17.3
	- Tsingshan Steel Pipe Co., Ltd. - Fujian Tsingshan High-Tech Metals Co., Ltd	Tsingshan Steel Pipe Co., Ltd.	%19.5
	Zhejiang JIULI Hi-Tech Metals Co., Ltd.	Zhejiang JIULI Hi-Tech Metals Co., Ltd.	%6.5
	كافة الشركات الأخرى		%24.6
تايوان	Froch Enterprise Co., Ltd.	Froch Enterprise Co., Ltd.	%23.7
	كافة الشركات الأخرى		%27.3

هـ. تعليقات عامة للأطراف المعنية على تقرير الحقائق الأساسية والإفصاح السري فيما يخص جانب الإغراق ورد الوكالة عليها:

(106) علقت بعض الشركات على أن الوكالة لم تقم بالإفصاح الكامل عن الحقائق الأساسية لتحديد هامش الإغراق وفقًا للمادة 6.9 من اتفاقية مكافحة الإغراق أو المادة 10 فقرة (5) من اللائحة حيث ادعت بعض الشركات أن الوكالة أرسلت الإفصاح السري للحقائق الأساسية وكذلك الحسابات دون معادلات أو مستندات مؤيدة أو تحديد الملاحق التي تم الاعتماد عليها من الردود التي قدمتها الشركة.

(107) تؤكد الوكالة أنه تم الإفصاح بشكل كامل من خلال الإفصاح السري الخاص بكل شركة على حده متضمنة المنهجية والمعلومات التي تم الاعتماد عليها في حساب هامش الإغراق وفقًا للمادة 6 فقرة (9) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق ووفقًا للمادة 10 فقرة (5) من اللائحة، وقد تضمن الإفصاح السري للشركات شرح واضح للحقائق الأساسية التي تم الاعتماد عليها في حساب هامش الإغراق مع توضيح الأسباب الخاصة لإهدار أو عدم استخدام بيانات المبيعات المحلية لكل شركة -في حال استخدامه- بشكل تفصيلي بالإضافة إلى توضيح كيف تم تقدير القيمة العادية -في حال استخدامه- طبقاً لبيانات كل شركة مع إظهار البيانات والنسب المستخدمة في تقديرها بشكل تفصيلي وتوضيح المعلومات المتاحة المستخدمة بشأنها، أما بالنسبة لسعر التصدير فقد تم إدراج جدول الصفقات الخاصة بالمنتج الخاضع للتحقيق والذي قدمته كل الشركة مشتملاً على جميع تفاصيل الصفقات والتسويات المستخدمة مع شرح التسويات حال الحاجة.

ثاني عشر -تحديد الضرر

(108) وفقًا للمادة الحادية والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة بتجميع أثر الواردات المغرقة من الدول المعنية لغرض تقييم الضرر المادي الذي لحق بالصناعة المحلية، حيث تبيّن للوكالة من خلال دراسة وتحليل المعلومات المقدمة من الأطراف المعنية أن هامش الإغراق لكل دولة معنية لا يقل عن 2% وأن حجم الواردات من كل دولة من الدول المعنية لا يقل عن 3%، كما أن شروط المنافسة تتوفر فيما بين المنتجات المستوردة من الدول المعنية وكذلك فيما بين هذه المنتجات المستوردة والمنتج المشابه بالمملكة.

(109) وفقًا للمادة العشرون والمادة الثانية والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة أثناء سير التحقيق ببحث الأدلة الموضوعية عند تحديد الضرر المادي من خلال تناول العناصر التالية:

أ. الزيادة في الواردات.

ب. الآثار السعرية.

ج. المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية.

أ. الزيادة في الواردات

(110) قامت الوكالة بتحديد مدى وجود زيادة كبيرة في حجم هذه الواردات بشكل مطلق ونسبةً إلى الإنتاج بالمملكة وفقًا للجدول التالي:

جدول رقم (3)
الزيادة المطلقة والنسبية للواردات

الوحدة: طن

الواردات	2020	2021	2022	2023
حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق	6,996	10,234	13,514	12,326
مؤشر حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق %	100	146	193	176
مؤشر حجم واردات المنتج الخاضع للتحقيق بالنسبة للإنتاج المحلي بالمملكة %	100	105	312	265

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بعد المعالجة وبيانات الصناعة المحلية

(111) يتضح من الجدول السابق وجود زيادة مطلقة في مؤشر حجم الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة تقييم الضرر مقارنة بسنة الأساس 2020، حيث ارتفع المؤشر بنسبة 46% في عام 2021، تلا ذلك ارتفاع بنسبة كبيرة وصلت إلى 93 % في عام 2022 وبنسبة 76% خلال فترة التحقيق 2023م مقارنة بسنة الأساس.

(112) كما يتضح من الجدول السابق ارتفاع مؤشر حجم الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق بالنسبة للإنتاج المحلي بنسبة 5% خلال عام 2021 مقارنة بسنة الأساس، تلا ذلك ارتفاع كبير في مؤشر حجم واردات المنتج الخاضع بالنسبة للإنتاج المحلي بالمملكة بنسب كبيرة 212% خلال عام 2022، وبنسبة 165% خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس وهي السنوات التي تزامن فيه الارتفاع الكبير في الزيادة في الواردات مع الانخفاض في حجم الإنتاج المحلي.

(113) توصلت الوكالة إلى وجود زيادة مطلقة في مؤشر حجم الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق، وكذلك وجود زيادة في مؤشر حجم الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق نسبة إلى الإنتاج المحلي خلال نفس الفترة.

ب.الآثار السعرية

1. الفرق السعري

(114) قامت الوكالة بدراسة الفرق السعري بين المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق، حيث تم تحديد متوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق بناءً على البيانات التي حصلت عليها الوكالة من جهات رسمية بالمملكة، حيث لم يتعاون أي من المستوردين أو المستخدمين، وكانت نتائج الفرق السعري وفقًا للجدول التالي:

جدول رقم (4)
الفرق السعري

ريال سعودي/طن

الدولة	2023			
	متوسط سعر المنتج المشابه المحلي*	متوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق**	مقدار الفرق السعري	هامش الفرق السعري %
الصين	***	***	***	30
تايوان		***	***	46

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة الجمارك بعد المعالجة وبيانات الصناعة المحلية
* مستوى باب المصنع
** سعر المنتج الخاضع للتحقيق عند مستوى (سعر CIF مضافا إليه الرسوم الجمركية ومصاريف الاستيراد وهامش المستورد (مصاريف إدارية وبيعية وربح).

(115) يتضح من الجدول السابق وجود هامش فرق سعري كبير بين متوسط سعر المنتج المشابه للصناعة المحلية والمتوسط المرجح لسعر المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق بنسبة 30% للمنتج الخاضع للتحقيق من جمهورية الصين الشعبية، وبنسبة 46% للمنتج الخاضع للتحقيق من تايوان.

(116) نظرا لعدم تعاون أي من مستوردي أو مستخدمي المنتج الخاضع للتحقيق، لم تتمكن الوكالة من تحديد الفرق السعري بين متوسط أسعار الصناعة المحلية ومتوسط أسعار المنتج الخاضع للتحقيق خلال سنوات تقييم الضرر التي سبقت فترة التحقيق.

(117) توصلت الوكالة إلى وجود هامش فرق سعري كبير بين متوسط سعر المنتج المشابه ومتوسط سعر المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وتايوان خلال فترة التحقيق.

2. الخفض والكبت السعري

(118) قامت الوكالة بدراسة كل من الخفض والكبت السعري الذي قد يكون أصاب الصناعة المحلية خلال فترة تقييم الضرر وذلك من خلال التحقق من تطور متوسط أسعار بيع المنتج المشابه عند مستوى باب المصنع، وكذلك التحقق من تطور متوسط تكلفة إنتاج الوحدة من المنتج المشابه مقارنة بمتوسط سعر بيع الوحدة وفقًا للجدول التالي:

جدول رقم (5)
الخفض والكبت السعري

ريال سعودي/طن

البيان	2020	2021	2022	2023
مؤشر متوسط سعر بيع المنتج المشابه %	100	121	144	132
مؤشر متوسط تكلفة المنتج المشابه %	100	176	273	123
مؤشر متوسط تكلفة المنتج المشابه إلى متوسط سعر بيع المنتج المشابه %	100	145	189	93

المصدر: بيانات الصناعة المحلية

(119) يتضح من الجدول السابق ارتفاع مؤشر متوسط سعر بيع المنتج المشابه (مستوى تسليم باب المصنع) بنسب 21%، 44%، 32% خلال الأعوام 2021، 2022، 2023 على التوالي مقارنة بسنة الأساس، إلا ان الصناعة خفضت متوسط أسعار البيع المحلى بنسبة 8% خلال فترة التحقيق مقارنة بالعام السابق بسبب الواردات المغرقة.

(120) كما يتضح من الجدول تذبذب مؤشر متوسط تكلفة المنتج المشابه نسبة إلى متوسط سعر البيع حيث ارتفع خلال عامي 2021 و2022 بنسب 45% و89% على التوالي مقارنة بسنة الأساس مما يعكس معاناة الصناعة المحلية من وجود كبت سعري مرتفع خلال هاتين الفترتين، ثم انخفض خلال فترة التحقيق بنسبة 7% مقارنة بسنة الأساس.

(121) توصلت الوكالة إلى وجود معاناة للصناعة المحلية من آثار لخفض سعري خلال فترة التحقيق.

ج. المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية

1. الإنتاج، الطاقة المستغلة، العمالة، الأجور، الإنتاجية

جدول رقم (6)
الإنتاج، الطاقة المستغلة، العمالة، الأجور، الإنتاجية

البيان	2020	2021	2022	2023
مؤشر الإنتاج المحلي%	100	140	62	67
مؤشر الطاقة الإنتاجية المتاحة %	100	100	100	100
مؤشر الطاقة المستغلة %	100	140	62	67
مؤشر العمالة%	100	120	120	120
مؤشر الأجور%	100	255	272	166
مؤشر الإنتاجية %	100	120	52	57

المصدر: بيانات الصناعة المحلية

(122) يتضح من الجدول السابق أن مؤشر الإنتاج المحلي للصناعة المحلية والطاقة المستغلة ارتفعا خلال عام 2021 بنسبة 40% مقارنة بسنة الأساس، تلا ذلك انخفاض حاد بنسب 38% و33% لعام 2022 وفترة التحقيق على التوالي مع زيادة الواردات المغرقة، كما تبين للوكالة خلال زيارة التحقق الميدانية أن الصناعة المحلية تنتهج الإنتاج حسب الطلب وهو المعمول به في هذا القطاع التصنيعي، مما نتج عنه توقفها مؤقتاً عن الإنتاج بسبب التحديات التي تواجهها بالسوق المحلي والتي من أهمها الزيادة الكبيرة في الواردات المغرقة خلال فترة التحقيق.

(123) كما يتضح من الجدول أيضا أن معدل استغلال الطاقة منخفض جدًا مقارنة بالطاقة الإنتاجية المتاحة التي لم تتغير خلال فترة تقييم الضرر وذلك بسبب استمرار عدم قدرة الشركة على استلام طلبات إضافية يمكن من خلالها رفع الطاقة الإنتاجية.

(124) كما يتضح من الجدول السابق أن مؤشر العمالة شهد ارتفاعاً خلال العام 2021 ثم استقر على ذات الرقم حتى فترة التحقيق، حيث لم تتمكن الصناعة المحلية من زيادة عدد العمالة بسبب الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق.

(125) كما يتضح من الجدول السابق ارتفاع مؤشر الأجور خلال فترة تقييم الضرر بنسب 155% و172% للعامين 2021 و2022، وبنسبة 66% خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس وذلك بسبب تركيز عمالة الشركة على انتاج المنتج المشابه بصورة رئيسية خلال تلك الفترات، إلا أن الارتفاع خلال فترة التحقيق أقل بكثير من الارتفاع الذي شهدته السنوات السابقة لها.

(126) كما يتضح من الجدول السابق أن مؤشر إنتاجية العامل ارتفع بنسبة 20% في عام 2021 إلا أن إنتاجية العامل انخفضت بصورة كبيرة جداً بنسب 48% و43% خلال عام 2022 وفترة التحقيق على التوالي مقارنة بسنة الأساس، وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاج وزيادة الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال نفس الفترة.

(127) توصلت الوكالة إلى وجود انخفاض في مؤشر الإنتاج المحلي والطاقة المستغلة وعدم قدرة الصناعة المحلية على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة وانخفاض الإنتاجية خلال فترة التحقيق بسبب الزيادة في الواردات المغرقة.

2. المبيعات المحلية والحصة السوقية

جدول رقم (7)
المبيعات المحلية والحصة السوقية

الوحدة: طن

البيان	2020	2021	2022	2023
مؤشر المبيعات المحلية للصناعة المحلية %	100	122	59	88
واردات الدول المعنية	6,996	10,234	13,514	12,326
الواردات الأخرى	20,321	19,185	6,051	10,987
مؤشر إجمالي حجم السوق %	100	108	71	85
مؤشر حصة المبيعات المحلية للصناعة المحلية %	100	113	82	103
مؤشر حصة واردات الدول المعنية %	100	135	271	206
مؤشر حصة الواردات الأخرى %	100	87	42	63

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بعد المعالجة وبيانات الصناعة المحلية

(128) يتضح من الجدول السابق ارتفاع مؤشر حجم المبيعات المحلية للصناعة في عام 2021 بنسبة 22% مقارنة بسنة الأساس، إلا أنه تلا ذلك انخفاض حاد في مؤشر المبيعات المحلية بنسبة 41% و12% لعام 2022 وفترة التحقيق على التوالي مقارنة بسنة الأساس؛ نتيجة لزيادة الواردات المغرقة بأسعارها المنخفضة خلال فترة التحقيق.

(129) كما يتضح من الجدول السابق وجود انكماش في الطلب خلال فترة التحقيق، حيث أن مؤشر إجمالي حجم السوق ارتفع في عام 2021 بنسبة 8% مقارنة بسنة الأساس، ثم انخفض مؤشر حجم السوق خلال عام 2022 بنسبة 29%، وفترة التحقيق بنسبة 15% على التوالي مقارنة بسنة الأساس.

(130) كما يتضح من الجدول السابق أن مؤشر حصة المبيعات المحلية في السوق ارتفع بنسبة 13% عام 2021 مقارنة بسنة الأساس، وبداية من عام 2022 انخفض مؤشر الحصة السوقية للمبيعات المحلية بنسبة 18% مقارنة بسنة الأساس، ثم عاد للارتفاع بنسبة 3% خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس.

(131) كما يتضح من الجدول السابق ارتفاع مؤشر حصة الواردات من الدول المعنية خلال فترة تقييم الضرر بنسبة 35% و171% و106% خلال اعوام 2021 و2022 وفترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس، وكانت تلك الزيادات الكبيرة في مؤشر حصة الواردات المعنية على حساب كل من حصتي المبيعات المحلية والواردات الأخرى، حيث كانت الزيادة الكبيرة في فترة التحقيق لمؤشر حصة الواردات المغرقة بنسبة 106% عن سنة الأساس قد قابلها انخفاض كبير في مؤشر حصة الواردات الأخرى بنسبة 37% وارتفاع طفيف بنسبة 3 لمؤشر حصة المبيعات المحلية.

(132) كما يتضح من الجدول السابق انخفاض مؤشر حصة الواردات الأخرى خلال فترة تقييم الضرر حيث انخفض بنسب 13%، 58%، 37% خلال الأعوام 2021، 2022 وفترة التحقيق على التوالي مقارنة بسنة الأساس، نتيجة لزيادة حجم الواردات المغرقة بشكل كبير خلال نفس الفترة، وكذلك بسبب تراجع حجم السوق خلال عام 2022 وفترة التحقيق.

(133) توصلت الوكالة إلى وجود انخفاض في مؤشر حجم المبيعات المحلية والحصة السوقية للواردات الأخرى خلال فترة التحقيق مقابل زيادة كبيرة في مؤشر حصة الواردات المغرقة.

6. المخزون

جدول رقم (8)
المخزون

الوحدة: طن

البيان	2020	2021	2022	2023
مؤشر المخزون %	100	100	81	40

المصدر: بيانات الصناعة المحلية

(134) يتضح من الجدول السابق ثبات مؤشر المخزون لعام 2021 مقارنة بسنة الأساس، تلا ذلك انخفاض المؤشر بنسبة 19% خلال عام 2022، وبنسبة 60% خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس، ويرجع هذا الانخفاض في مؤشر المخزون إلى الانخفاض في مؤشر الإنتاج بنسبة أكبر من الانخفاض في مؤشر حجم المبيعات المحلية خلال فترة التحقيق وذلك بسبب تزايد حجم الواردات المغرقة بأسعارها المنخفضة من المنتج الخاضع للتحقيق.

(135) توصلت الوكالة إلى وجود انخفاض في مؤشر حجم المخزون خلال فترة التحقيق.

7. الأرباح أو الخسائر، والعائد على الاستثمار

جدول رقم (9)
الأرباح أو الخسائر والعائد على الاستثمار

القيمة: ريال سعودي

البيان	2020	2021	2022	2023
مؤشر صافي الخسائر %	(100)	(473)	(552)	(132)
مؤشر اجمالي الاستثمارات %	100	108	(41)	(77)
مؤشر العائد على الاستثمار %	(100)	(425)	1300	167

المصدر: بيانات الصناعة المحلية

(136) يتضح من الجدول السابق أن الصناعة المحلية تكبّدت خسائر خلال فترة تقييم الضرر، حيث يتضح تدهورا في مؤشر صافي الخسائر بنسبة 473% خلال عام 2021، وبنسبة 552% خلال عام 2022، وبنسبة 132% خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس.

(137) كما يتضح من الجدول السابق أن الصناعة المحلية حققت مؤشر عائد على الاستثمار سلبي خلال عام 2021 بنسبة 325% مقارنة بسنة الأساس، وبنسبة 1300% في عام 2022، وبنسبة 167% خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس، وقد أثر تحقيق الخسائر والاستثمارات السلبية على نتائج الاعمال خلال فترة تقييم الضرر مما نتج عنه قيام الصناعة المحلية إلى اتخاذ قرار بتخفيض رأس المال بنسبة كبيرة خلال نفس الفترة نتيجة لعدد من العوامل من بينها الأثار السلبية التي أحدثتها الزيادة الكبيرة في الواردات المغرقة.

(138) توصلت الوكالة إلى وجود خسائر متراكمة خلال فترة التحقيق.

8. التدفقات النقدية

جدول رقم (10)
التدفقات النقدية

القيمة: ريال سعودي

البيان	2020	2021	2022	2023
مؤشر التدفقات النقدية %	100	157	(41)	155

المصدر: بيانات الصناعة المحلية (التدفقات النقدية عن أنشطة التشغيل)

(139) يتضح من الجدول السابق أن الصناعة المحلية حققت مؤشر تدفقات نقدية إيجابي عن الأنشطة التشغيلية خلال فترة تقييم الضرر، باستثناء عام 2022 الذي حققت فيه الصناعة المحلية تدفقات نقدية سلبية بانخفاض المؤشر بنسبة 141% خلال عام 2022 مقارنة بسنة الأساس نتيجة للتغير في قيمة المخزون عن أنشطة الصناعة المحلية خلال هذا العام، وفي عام 2021 ارتفع المؤشر بنسبة 57% وبنسبة 55% خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس.

(140) توصلت الوكالة إلى تحقيق مؤشر تدفقات نقدية إيجابي عن أنشطة التشغيل خلال فترة التحقيق.

9. القدرة على زيادة رأس المال

(141) اتضح للوكالة وجود آثار للفرق السعري، وانخفاض في مؤشر الانتاج والطاقة المستغلة والإنتاجية وعدم القدرة على استغلال الطاقة المتاحة وتراجع مؤشرات المبيعات المحلية ووجود خسائر وتراجع كبير في مؤشر إجمالي الاستثمار خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس، مما يعكس عدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة رأس المال في ظل تزايد الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال نفس الفترة.

10. القدرة على النمو

(142) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية عانت من عدم القدرة على استغلال الطاقة المتاحة وتراجع في الإنتاج الطاقة المستغلة والإنتاجية والمبيعات المحلية وتفاقم في الخسائر ووجود إجمالي استثمار سلبي خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس في التوقيت الذي زادت فيه الواردات المغرقة الأمر الذي لم يمكّن الصناعة المحلية من القدرة على النمو خلال نفس الفترة.

11. أثر حجم هامش الإغراق

(143) توصلت الوكالة إلى وجود هامش إغراق ليس بقليل الشأن لكل من جمهورية الصين الشعبية وتايوان قد أثر سلبا على الأداء الاقتصادي للصناعة المحلية كما تسبّب في حدوث آثار سعرية سلبية على الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق.

د. نتيجة الضرر

(144) توصلت الوكالة بناء على الدراسة والتحقق من المعلومات في هذا القسم إلى وجود زيادة مطلقة ونسبية في الواردات المغرقة من المنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق وأن الصناعة المحلية تكبدت ضرراً مادياً خلال فترة التحقيق تمثلت مظاهره فيما يلي:

- وجود فرق سعري بين المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق.
- وجود اثار لخفض سعري خلال فترة التحقيق
- تدهور المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية خلال فترة التحقيق والتي تتمثل في انخفاض مؤشرات الإنتاج والطاقة المستغلة وعدم قدرة الصناعة المحلية على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة وانخفاض الإنتاجية، وانخفاض المبيعات المحلية، تراكم في الخسائر، وعدم القدرة على زيادة رأس المال، وعدم القدرة على النمو، ووجود أثر لهامش الإغراق.

ثالث عشر- المسببات الأخرى للضرر

(145) وفقًا للمادة الثالثة والعشرون من اللائحة قامت الوكالة ببحث المسببات الأخرى للضرر ذات الصلة كالتالي:

1. الواردات الأخرى

جدول رقم (11)
الواردات الأخرى

الوحدة: طن القيمة: ريال سعودي

البيان	2020	2021	2022	2023
حجم الواردات الأخرى	20,321	19,185	6,051	10,987
المؤشر في حجم الواردات الاخرى%	100	94	30	54
مؤشر متوسط أسعار الواردات الأخرى%	100	108	146	76

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بعد المعالجة

(146) يوضح الجدول السابق انخفاض مؤشر حجم الواردات الأخرى بنسبة 6%، 70%، 46% خلال الأعوام 2021،2022، وفترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس.

(147) كما يتضح من الجدول السابق ارتفاع مؤشر متوسط أسعار الواردات الأخرى خلال عام 2021 و2022 بنسبة 8%، 46%، ثم انخفض 34% خلال فترة التحقيق مقارنة بسنة الأساس.

2. انكماش الطلب

جدول رقم (12)
انكماش الطلب

الوحدة: طن

البيان	2020	2021	2022	2023
المؤشر في حجم السوق%	100	108	71	85

المصدر: بيانات هيئة الزكاة والضريبة الجمارك بعد المعالجة وبيانات الصناعة المحلية

(148) توصلت الوكالة من خلال الجدول السابق أن هناك انخفاض في حجم السوق خلال فترة التحقيق بنسبة 15% مقارنة بسنة الأساس، وقد يعد ذلك سببا من المسببات الأخرى للضرر.

3. ممارسات التجارة التقييدية وتغيير نمط الاستهلاك

(149) توصلت الوكالة إلى أنه لا توجد ممارسات تقييدية أو عوائق تجارية تؤثر على تجارة المنتج المشابه، كما أنه لا يوجد تغيير في نمط الاستهلاك خلال فترة التحقيق، وبالتالي لم يؤثر ذلك سلبًا على أداء الصناعة المحلية.

4. المنافسة

(150) توصلت الوكالة إلى أنه لا توجد منافسة داخلية بين منتجين محليين حيث أن الصناعة المحلية تمثلها شركة وحيدة، كما تبين للوكالة أن واردات الدول المعنية قد استولت على حصص كل من المبيعات المحلية وحصة واردات الدول الأخرى بالمملكة خلال فترة التحقيق.

5. التطور التقني

(151) توصلت الوكالة إلى أن الصناعة المحلية تستخدم تقنية حديثة في تصنيع المنتج المشابه وتواكب التقنيات التي تستخدمها الدول المعنية وقد تتفوق الصناعة المحلية على بعض الشركات المعنية المتعاونة بالتحقيق في بعض مراحل عملية التصنيع مما يدل على أن التطور التقني لم يؤثر سلبًا على أداء الصناعة المحلية.

6. الأداء التصديري للصناعة المحلية

جدول رقم (13)
الأداء التصديري للصناعة المحلية

الوحدة: طن

السنوات	2020	2021	2022	2023
المؤشر حجم مبيعات التصدير %	-	-	-	100

المصدر: بيانات الصناعة المحلية

يوضح الجدول السابق بأنه لا يوجد مبيعات تصدير للأعوام 2020، 2021، 2022، ولكن بدأت مبيعات التصدير في فترة التحقيق مما يعد تطورا إيجابيا على قدرة الشركة في التوسع، وبالتالي فإن الأداء التصديري للصناعة لا يعد سببا آخر من مسببات الضرر.

7. إنتاجية الصناعة المحلية

(152) توصلت الوكالة أن الصناعة المحلية لم تواجه أي تغيرات تؤثر سلبًا على إنتاجيتها للمنتج المشابه خلال فترة التحقيق وبالتالي فإن الإنتاجية لا تعد سببا آخر من مسببات الضرر.

رابع عشر - العلاقة السببية

(153) وفقًا للمادة الثالثة والعشرون من اللائحة، قامت الوكالة بدراسة العلاقة السببية بين الواردات المغرقة والضرر المادي اللاحق بالصناعة المحلية في ضوء إجابات الصناعة المحلية والمنتجين والمصدرين الأجانب على قوائم الأسئلة خلال فترة التحقيق، وتوصلت إلى ما يلي:

- حجم الواردات المغرقة من كل دولة معنية لا يقل عن 3% من إجمالي الواردات خلال فترة التحقيق.
- حجم هامش الإغراق من الدول المعنية ليس قليل الشأن.
- زيادة في حجم الواردات المغرقة بصورتيها المطلقة وبالنسبة للإنتاج المحلي خلال فترة التحقيق.
- وجود فرق سعري بين المنتج المشابه والمنتج الخاضع للتحقيق خلال فترة التحقيق.
- وجود آثار لخفض سعري خلال فترة التحقيق
- تدهور المؤشرات الاقتصادية للصناعة المحلية خلال فترة التحقيق والتي تتمثل في انخفاض مؤشرات الانتاج والطاقة المستغلة وعدم قدرة الصناعة المحلية على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، انخفاض الإنتاجية، انخفاض المبيعات المحلية وحصتها السوقية، تدهور في الخسائر، عدم القدرة على زيادة رأس المال، عدم القدرة على النمو، وجود أثر لهامش الإغراق.

(154) وعلى الرغم من توصل الوكالة إلى وجود انكماش في حجم السوق والذي قد يعد أحد المسببات والعوامل الأخرى للضرر بخلاف الواردات المغرقة خلال فترة التحقيق إلا أن هذا الانكماش قد استفادت منه الواردات المغرقة عن طريق زيادة حصتها مقابل انخفاض كل من حصة المبيعات المحلية والواردات الأخرى.

خامس عشر - النتائج

(155) توصلت الوكالة إلى أن الواردات من المنتج الخاضع للتحقيق ذات منشأ أو المصدرة من جمهورية الصين الشعبية وتايوان ترد بأسعار مغرقة وأن هناك ضررًا ماديًا وقع على الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق.

(156) كما توصلت الوكالة إلى أن هناك علاقة سببية بين الواردات المغرقة والضرر المادي الواقع على الصناعة المحلية وأنه لا يوجد مسببات أخرى للضرر قد تشكل عاملاً مؤثراً من عوامل الضرر على الصناعة خلال نفس الفترة.

سادس عشر - التوصية

(157) بناءً على النتائج أعلاه، توصي الوكالة بفرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية لمدة خمس سنوات على واردات منتج "أنابيب أو مواسير من فولاذ أو صلب مقاوم للصدأ (ستانلس ستيل) بمقاطع دائرية ملحومة بشكل طولي وبمقاسات من 1/2 بوصة إلى 8 بوصة (21.3 - 219.1 ملم) وسماكة من 1.9 ملم إلى 8.18 ملم " المصدرة من أو ذات منشأ جمهورية الصين الشعبية وتايوان وفق النسب والقيم الواردة بالجدول أدناه.

(158) عند صدور قرار بفرض تدابير مكافحة الإغراق يتم نشر الإعلان العام وقرار فرض الرسوم النهائية بالجريدة الرسمية وفق الفقرات الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من النظام.

جدول (15)

جدول فرض الرسوم النهائية

	دولة المنشأ	دولة التصدير	الشركة المنتجة*	الشركة المصدرة*	رسوم مكافحة الإغراق النهائية
1	جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	- Zhejiang Dewei Stainless Steel Piping Co., Ltd. - Zhejiang Delee Precision Alloys Technology Co., Ltd.	Zhejiang Dewei Stainless Steel Piping Co., Ltd.	**17.3% من القيمة CIF بما لا يقل عن 2.909 ريال سعودي للكيلو جرام**
			- Tsingshan Steel Pipe Co., Ltd - Fujian Tsingshan High-Tech Metals Co., Ltd.	Tsingshan Steel Pipe Co., Ltd.	**19.5% من القيمة CIF بما لا يقل عن 3.978 ريال سعودي للكيلو جرام**
			Zhejiang JIULI Hi-Tech Metals Co., Ltd.	Zhejiang JIULI Hi-Tech Metals Co., Ltd.	**6.5% من القيمة CIF بما لا يقل عن 1.750 ريال سعودي للكيلو جرام**
2	جمهورية الصين الشعبية	جمهورية الصين الشعبية	أخرى (أي تغير في الشروط الموضحة بالبند 1)		**24.6% من القيمة CIF بما لا يقل عن 4.111 ريال سعودي للكيلو جرام**
3	جمهورية الصين الشعبية	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الصين الشعبية	كافة المصادر	كافة المصادر	**24.6% من القيمة CIF بما لا يقل عن 4.111 ريال سعودي للكيلو جرام**
4	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الصين الشعبية وتايوان	جمهورية الصين الشعبية	كافة المصادر	كافة المصادر	**24.6% من القيمة CIF بما لا يقل عن 4.111 ريال سعودي للكيلو جرام**
5	تايوان	تايوان	Froch Enterprise Co., Ltd.	Froch Enterprise Co., Ltd.	**23.7% من القيمة CIF بما لا يقل عن 2.822 ريال سعودي للكيلوجرام**
6	تايوان	تايوان	أخرى (أي تغير في الشروط الموضحة بالبند 5)		**27.3% من القيمة CIF بما لا يقل عن 3.141 ريال سعودي للكيلو جرام**
7	تايوان	أي دولة في العالم بخلاف تايوان	كافة المصادر	كافة المصادر	**27.3% من القيمة CIF بما لا يقل عن 3.141 ريال سعودي للكيلو جرام**
8	أي دولة في العالم بخلاف جمهورية الصين الشعبية وتايوان	تايوان	كافة المصادر	كافة المصادر	**27.3% من القيمة CIF بما لا يقل عن 3.141 ريال سعودي للكيلو جرام**

*يتعين على الشركات التي ينطبق عليها رسم مكافحة إغراق فردي إضافة اسم الشركة المنتجة والشركة المصدرة في الفاتورة التجارية المرتبطة بشحنة التصدير للمملكة وذلك لتستفيد من هذا الرسم الفردي وإلا ستخضع هذه الشحنة لرسم مكافحة الإغراق العام بحسب دولة المنشأ/التصدير في الجدول.